المحاضرة الخامسة: النظم الانتخابية

المبحث الثاني: صور النظم الانتخابية

النظام الانتخابي "مجموعة أحكام تنظيمية لها تأثير مباشر في تحويل الأصوات الى مقاعد"؛ واختلفت النظم السياسية من حيث النظام الانتخابي الذي تتبناه وتأخذ به وسبب الاختلاف يعود لعوامل عدة أهمها اختلاف الأسس والمقومات التي يقوم عليها كل نظام الى جانب اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واية عملية انتخابية مهما كانت نتائجها نزيهة ومنظمة فأن نتائجها تعتمد على اساس النظام الانتخابي المعمول به وعليه سيتم بحث اكثر النظم الانتخابية تطبيقاً وهي نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي والنظام المختلط وخصصنا لكل نظام مطلبا مستقلا.

المطلب الاول: نظام الأغلبية.

ويقصد بنظام الأغلبية حصول المرشح أو عدد من المرشحين على عدد من الأصوات يفوق الأصوات التي حصل عليها أي أحد من منافسيه، ونشأ نظام الأغلبية في بريطانيا وتم تطبيق هذا النظام في أكثر من (80) دولة. وعرف نظام الأغلبية بصورتين هما الأغلبية البسيطة والأغلبية المطلقة وسيتم بحث كل صورة بفرع مستقل وعلى النحو الآتي:

الفرع الاول: نظام الأغلبية البسيطة (النسبية)

ويقصد بنظام الأغلبية البسيطة أو النسبية انَّ المرشح الذي يحصل على العدد الاكبر من الأصوات يفوز بالمقعد حتى لو كانت الأصوات التي حصل عليها اقل من 25% من أصوات المقترعين في الانتخابات لذلك تسمى هذه الصورة بنظام الأغلبية لدورة واحدة، فالمرشح يعتبر فائزاً بمجرد حصوله على أكبر عدد من الأصوات مهما كانت النسبة المئوية من الناخبين التي أدلت بأصواتها في صناديق الاقتراع فلنفترض مثلاً أن ثلاثة مرشحين (أ، ب، ج) يتنافسون على مقعد واحد وحاز (أ) على (30000) صوت والمرشح (ب) على (10000) صوت والمرشح (ج) على (45000) صوت، فالمرشح الفائز هو (ج) لأنه حصل على العدد الاكبر من الأصوات .

إنَّ اول دولة طبقت نظام الأغلبية البسيطة هي بريطانيا وهو مطبق لحد الأن في أكثر من أربعين دولة ومما تجدر الاشارة إليه أنَّ نظام الأغلبية البسيطة لا يمكن اعتماده إلا في البلدان التي فيها حزبان قويان لأن الأحزاب الضعيفة لا يمكنها تحقيق النجاح في ظل هذا النظام لهذا تعمد الأحزاب ذات القاعدة الجماهيرية الصغيرة الى الاتحاد من أجل تحقيق الفوز.

الفرع الثاني: نظام الأغلبية المطلقة

الأغلبية المطلقة هي الأغلبية التي تتطلب حصول المرشح على أكثر من نصف الأصوات لكي يحصل على المقعد، بمعنى اخر على المرشح هنا أن يحصل على نصف الأصوات كحد أدنى فضلا عن صوت واحد لكي يعتبر فائزاً أو حاصلاً على المقعد وفي حال عدم حصول أي مرشح على هذه النسبة يتم عندها تنظيم دورة انتخابية ثانية وعندها تكفي الأغلبية البسيطة للحصول على المقعد النيابي وعلى هذا الأساس جاءت تسمية هذا النظام بنظام الأغلبية ذي الدورتين

فلنفترض أن ثلاثة مرشحين (أ) و(ب) و(ج) تنافسوا على مقعد وقد حصل المرشح (أ) على (30000) أصوات والمرشح (ب) على (20000) صوت والمرشح (ج) على (10000) صوت

فإن مجموع الأصوات المقترعة =30000 + 20000 +10000 = 60000 ونصفها = 30000 أصوات

وهذا يعني أن الفائز بالأغلبية المطلقة هو الحاصل على أكثر من 30000 صوت ولو بصوت واحد (1\2 + 1) وعليه يكون الفائز هو المرشح (أ).

أما اذا لم تتحقق الأغلبية المطلقة فتعاد الانتخابات مرة أخرى ويقرر الفائز عندها تبعا للأغلبية البسيطة

إنَّ نظام الأغلبية (البسيطة والمطلقة) يمتاز بالبساطة والوضوح والقدرة على تكوين أغلبية برلمانية قوية متماسكة تنتج عنها حكومة متماسكة تحقق نظام حكم ثابت ومستقر.

ومع هذا ذهب جانب من الفقه الى التخوف من هذا النظام لأنه يدفع البرلمان إلى الاستبداد الذي قد يؤدي الى ايقاع الظلم على الأحزاب السياسية الصغيرة.

وهذا الرأي محل نظر لأن الانتخابات تكون دوريه فمتى ما كان البرلمان والحكومة الناتجة عنه مستبدة ومتعسفة خسرت ناخبيها في الدوره الانتخابية التالية وهذا ما لا يريده أي حزب ناجح جماهيريا .

أخيرا يمكن القول أنَّ هذا النظام يصح أن يطبق في الدول التي تعاني من عدم استقرار سياسي وتعدد في الأحزاب فهي تحتاج الى نظام انتخابي ينتج عنه برلمان متماسك يشكل حكومه قويه رصينه يمكن لها أن تصدر قرارات حاسمة وتمنح نظام الحكم الاستقرار والثبات.

الفرع الثالث صور نظام الأغلبية

لنظام الأغلبية خمسة صور نتناولها على النحو التالي:

أ –نظام الفائز الأول:

هو أبسط أنواع نظم التعددية الانتخابية حيث يفوز المرشح الحاصل على عدد من الأصوات يفوق ما حصل عليه غيره من المرشحين حتى وإن لم يحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات الصالحة، ويستخدم هذا النظام ضمن دوائر انتخابية أحادية التمثيل(فالناس يقترعون للمرشحين الأحزاب وليس للأحزاب)

وهو نظام أكثر شيوعا في: بريطانيا، كندا، الهند، أمريكا، ماليزيا، أثيوبيا، أوغندا، برمودا، بنغلادش، توباغو، تنوانيا، جزر الباهاما، جامايكا.

1- مميزات نظام الفائز الأول: يوفر هذا النظام خياراً واضحاً لا لبس فيه أمام الناخبين بين الحزبين السياسيين الأكبر على الساحة، يمكن من قيام معارضة برلمانية، يعمل لصالح الأحزاب المرتكزة إلى قواعد واسعة من المؤيدين فيعمل على تشجيع وتقوية الأحزاب الشمولية، يسهم هذا النظام من الحد من إمكانية الأحزاب المتطرفة في الحصول على تمثيل برلماني لها، كذلك يعطى فرصة للاختيار من بين المرشحين وليس الاحزاب فقط، سهل الاستخدام ويسير الفهم.

2- عيوب نظام الفائز الأول: ينتج عنه استثناء الأحزاب الصغيرة والحد من إمكانية حصولها على تمثيل برلماني عادل، يحرم نظام الفائز الأول الاقليات من الحصول على تمثيل عادل، يؤدي إلى إضعاف التمثيل البرلماني العادل للمرأة

ب- نظام الكتلة:

يستخدم ضمن دوائر متعددة التمثيل، ويملك الناخب عدداً من الأصوات تساوي عدد الممثلين الذين سيتم انتخابهم عن دائرته الانتخابية، ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات، وعادة يقترع الناخبون لصالح المرشحين بشكل فردي وليس ضمن أحزاب، وفي الغالبية يمكن للناخب استخدام أي عدد من أصواته ضمن العدد الكلي المسموح به

وهو أكثر شيوعاً في: جزر الكايمان، الكويت، لبنان، المالديف، سوريا، فلسطين ولكن بعد عام 2006 تغير للنظام المتوازي.

1- مميزات نظام الكتلة: يمكن الناخبين من اختيار مرشحيهم بحرية أكبر ودون الأخذ بانتماءاتهم الحزبية.

2- عيوب نظام الكتلة: انعكاساته غير المتوقعة وغير المرغوب فيها أحيانا.

ت -نظام الكتلة الحزبية:

يملك فيه الناخب صوتا واحدا يدلي به للقائمة الحزبية التي يريد انتخابها، دون أن يختار من بين المرشحين الأفراد، ويفوز الحزب الحاصل على أعلى الأصوات بكافة المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية (قوائم وليست مرشحين). وهو أكثر شيوعا: الكاميرون، تشاد، جيبوتي، سنغافورة، الكويت.

1- مميزات النظام: سهل الاستخدام ويعمل على تحفيز الاحزاب السياسية وتمكينها من ترشيح مجموعات مختلطة من المرشحين.

2- عيوب النظام: قد يؤدي الى نتائج غير تناسبية من خلال تمكينه لحزب ما الفوز بكافة المقاعد بالرغم من حصوله على أغلبية بسيطة من الأصوات.

ث - نظام الصوت البديل:

يستخدم الناخبون الأرقام التسلسلية للتعبير عن أفضلياتهم من بين المرشحين على ورقة الاقتراع، ويفوز بالانتخاب بشكل مباشر المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة من بين الأفضليات (50%+1)، وفي حالة عدم حصول أي المرشحين على تلك الأغلبية يتم اقصاء المرشحين الحاصلين على أدنى الأفضليات، واحتساب ما حصلوا عليه على أوراقهم لصالح المرشحين الآخرين، فكل ورقة يتم احتسابها لصالح المرشح الحاصل على أعلى الأفضليات، إلى أن يتم حصول مرشح على أغلبية مطلقة. وهو أكثر شيوعا في: استراليا، غينيا الجديدة، ايرلندا.

1- مميزات النظام: تمكين الأصوات المعطاة لمجموعة من المرشحين من التراكم، بحيث يمكن توفيق اهتمامات المتقاربة على الرغم من اختلافاتها من اجل الحصول على التمثيل في البرلمان.

2- عيوب النظام: يتطلب مستويات جيدة من الوعي والثقافة لتطبيقه بشكل صحيح، وقد يؤدي إلى نتائج غير تناسبية بسبب دوائر أحادية التمثيل بالمقارنة مع نظم التمثيل النسبي.

ج -نظام الجولتين:

يتم تنظيم جولة انتخابية ثانية في حال عدم حصول أي من المرشحين على أغلبية محددة من الجولة الأولى، عادة ما تتمثل الأغلبية في 50%+1، حيث يشارك في الجولة الثانية أكثر المرشحين، ويفوز في الجولة

الثانية المرشح الحاصل على أعلى الأصوات بغض النظر على حصوله على أغلبية مطلقة أم لا، يفصل بين الجولتين عادة أسبوع. وهو أكثر شيوعا في: مصر، ايران، الفيتنام، دول الاتحاد السوفيتي سابقا.

مميزات النظام: يعطي الناخبين فرصة ثانية للاقتراع لصالح مرشحهم المفضل من جديد، أو لتغيير رأيهم بين الجولة الأولى والثانية، يعمل على تحفيزا لائتلافات واتفاقيات الدعم المتبادل بين المرشحين المتقدمين لتحضيرهم للجولة الثانية.

عيوب النظام: قد يثقل كاهل الادارة الانتخابية التي تضطر لتنظيم عملية انتخابية بجولة ثانية، يميل الى شرذمة الاحزاب السياسية وتشجيع الانقسامات بداخلها في الديمقراطيات الناشئة.

المطلب الثاني: نظام التمثيل النسبي.

يقصد بنظام التمثيل النسبي" كل نظام يهدف بوضوح الى الحد من التفاوت بين حصة حزب ما من مجموع الأصوات المدلى بها وحصته من المقاعد في البرلمان فمثلاً إذا نال الحزب 40 % من الأصوات فيجب أن يحصل على نحو 40% من المقاعد "، فهو "الأسلوب الذي يمنح كل لائحة حزبية عدداً من المقاعد النيابية تتناسب وعدد الأصوات التي حصلت عليها " وللتمثيل النسبي صورتان نبحث كلا منهما في فرع مستقل .

الفرع الاول: التمثيل النسبي الكامل

التمثيل النسبي الكامل هو الذي تجمع به كافة أصوات الناخبين في الدولة وتقسم على عدد المقاعد النيابية المقررة وناتج القسمة "العدد الانتخابي الموحد " يكون هو المعادل لمقعد نيابي واحد ولتوضيح ذلك نضرب المثال اللآتي :

لنفترض أن قانون الانتخابات في بلد ما قسم هذا البلد الى (10) مناطق انتخابية وأن العدد الانتخابي الموحد كان (30000) صوت ولنفترض أن هناك ثلاثة أحزاب متنافسة تطرح ثلاث قوائم في المناطق الانتخابية جميعها وبعد إجراء العملية الانتخابية حصل الحزب الاول في منطقة انتخابية معينة على (65000) صوت والحزب الثاني على (15000) صوت والحزب الثالث على (100000) صوت فيكون للاول مقعدان والباقي (5000) صوت ولا مقعد للثاني والثالث له ثلاثة مقاعد والباقي (10000) صوت .

وهذه الأصوات غير المستعملة تضاف الى ما سيبقى لكل حزب من أصوات في مناطق انتخابية اخرى وما يحصل عليه من مقاعد تعادل العدد الانتخابي الموحد وتكون على الصعيد القومي.

وتوجد دول عديده استخدمت نظام التمثيل النسبي الكامل ومثالها السويد والنروج والدنمارك والارجنتين والبرازيل .

الفرع الثاني: التمثيل النسبي التقريبي

التمثيل النسبي التقريبي هو الذي توزع فيه المقاعد النيابيه جميعها على مستوى المنطقة الانتخابية فحسب دون الصعيد القومي. اما ما يتبقى من أصوات دون العدد الانتخابي الموحد فأنها تعامل بإحدى الطريقتين:

الطريقة الاولى: الباقي الاقوى. وهي التي تقوم على اساس ان المقاعد الانتخابية لمنطقة انتخابية ما يحصل عليها صاحب اكبر باقي من الأصوات.

ولتوضيح ذلك نأخذ المثال الحسابي الاتي:

لو افترضنا أنَّ ثلاثة أحزاب في منطقة انتخابية واحدة تنافست على خمسة مقاعد انتخابية وكان العدد الانتخابي الموحد هو (20000) صوت وحصل الحزب(أ) على (48000) صوت والحزب (ب) على 37000 صوت والحزب (ج) على 15000 فيكون توزيع المقاعد النيابية تبعا لنظام التمثيل النسبي على وفق الآتي :.

الحزب (أ) يحصل على مقعدين والباقي (8000) صوت

الحزب(ب) يحصل على مقعد واحد والباقي (17000) صوت

الحزب (ج) لا يحصل على مقعد.

وتبعا لذلك بقي مقعدان غير مشغولين وبقيت أصوات غير مستعملة لذلك فإن هذه الأصوات المتبقية توزع على المقاعد الشاغرة وفقا لطريقة الباقي الأقوى وعلى وفق الآتي:

طالما أن أكبر باقي هو للحزب (ب) فهو يأخذ مقعدا نيابيا ويصبح له مقعدان ويأخذ المقعد الأخير الحزب (ج) لأنه أصبح لديه أكبر باق فتكون النتيجة النهائية:

الحزب (أ) له مقعدان نيابيان

الحزب (ب) له مقعدان نيابيان

الحزب (ج) له مقعد نيابي واحد.

الطريقة الثانية: المعدل الأقوى. وهي قائمة على أساس افتراض اعطاء كل مقعد " معلق " لكل قائمة والقائمة التي تملك أقوى معدل من الأصوات هي التي تمنح المقعد المعلق. وهي تقضي بإعطاء المقاعد النيابية الباقية إلى اللوائح التي إذا قسَّمنا عدد الأصوات التي حصلت عليها على عدد المقاعد التي نالتها زائد واحد وهمي، تحصل على أكبر مخرج.

وتوجد ثلاثة أساليب لحساب المعدل الاقوى تتفق جميعها في النتائج وإن اختلفت في طرائق حسابها وسنكتفي هنا بعرض أحد هذه الأساليب.

ففي المثال السابق يكون توزيع المقاعد الشاغرة وفقا لطريقة المعدل الاقوى وعلى النحو الآتي:

الحزب (أ): مقعدان حقيقيان+ مقعد مفترض= 3 مقاعد، فيكون المعدل 48000 ـ = 28000 صوت
3

الحزب (ب) : مقعد حقيقي + مقعد مفترض = 2 مقعد فيكون المعدل 37000 ـ =18500صوت
2

الحزب (ج) صفر مقعد + مقعد مفترض = مقعد فيكون المعدل 15000 ـ = 15000 صوت
1

فنجد ان الحزب (أ) صاحب اقوى معدل فيكون المقعد الرابع له

وتعاد الطريقة نفسها للمقعد الخامس وعلى النحو الآتي :-

الحزب (أ) 3 مقعد حقيقي + مقعد مفترض = 4 مقاعد فيكون المعدل 48000 ـ=12000صوت

4

الحزب (ب) 1مقعد حقيقي + مقعد مفترض = 2 مقعد فيكون المعدل 37000

ـ =18500صوت

2

الحزب (ج) : صفر مقعد + مقعد مفترض = 1 مقعد فيكون المعدل 15000

ـ 15000صوت

1

وتبعاً لذلك يحصل الحزب (ب) على المقعد الخامس لذلك تكون النتيجة على وفق المعدل الاقوى وعلى النحو الآتي :

الحزب (أ) 3 مقاعد

الحزب (ب) 2 مقاعد

الحزب (ج) ليس له مقعد

الطريقة الثالثة نظام hondt البلجيكي: وهو عالم رياضيات اخترع هذه الطريقة، (تطبق في بليجيكا)، والتي تقضي بقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل لائحة تباعًا على 1–2 –3 –4 –5، ثم توضع الحواصل بالترتيب؛ حتى تتمكن من توزيع المقاعد جميعا مثال :10ألف صوت حزب أ 43 ألف ، حزب ب 28 ألف ، حزب ج 19 ألف حزب د 10 ألف

	حزب أ	حزب ب	حزب ج	حزب د
1–	43000	28.000	19.000	10.000
2–	21.500	14.000	9500	5000
3–	14.333	9666	6666	3333
4–	10.750	7000	4750	2500

الاعداد الكبرى المتتالية حسب المقاعد 5 للدائرة الانتخابية هي

43000 28000 21500 19000 14333 فتكون المقاعد

43000 : 14333 = 3 مقاعد

28.000 : 14.333 = مقعد واحد

19.000: 14.333 = مقعد واحد

10.000: 14.333 = 0 مقعد

إنَّ نظام التمثيل النسبي يعكس بشكل حقيقي الرأي العام ويؤكد مشاركة اطياف الشعب كلها في الحياة السياسية ومع ذلك فان هذا النظام لا ينفع في النظام السياسي المتعدد الاحزاب الذي يعاني من عدم استقرار لانه من الصعوبة الحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد البرلمانية مما يؤدي الى ضرورة تشكيل حكومة ائتلافية وهذه الحكومة قد تسبب عدم استقرار وزاري بسبب اختلاف مصالح الاحزاب ومساوماتها النفعية المستمره حتى ولو على حساب المصلحة العامة لهذا قيل عن هذه الحكومة بانها مصدر ضعف وطني وعرضة للاهتزاز والانهيار.

المطلب الثالث: النظام المختلط

النظام المختلط هو" نظام ينتخب فيه قسم من النواب (نصفهم عموما) على أساس الاقتراع الأكثري في حين ينتخب الأخرون على أساس اللائحة (التمثيل النسبي) وفي هذا النظام تسهم المقاعد المملوءة عن طريق التمثيل النسبي في التعويض عن اختلال تناسبية المقاعد المحصول عليها في الاقتراع الأكثري".

ووجد هذا النظام للافادة من مميزات نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي وتقليل عيوب كلا النظامين.

وأخذت بعض الدول بهذا النظام منها بلغاريا اذ اعتمدته منذ 1990 وذلك في انتخابات البرلمان التأسيسي الذي أقر دستور بلغاريا في تموز 1991 البالغ عددهم (400) عضو نصفهم على أساس التمثيل النسبي والنصف الاخر على أساس الأغلبية المطلقة، ويعرف هذا الأسلوب بالنظام المختلط المتوازن.

وعرف أسلوب ثاني بالنظام المختلط الميال إلى نظام الأغلبية الذي أخذت به اليابان إذ يقسم البرلمان المؤلف من (480) عضواً على أساس 300 عضو يتم انتخابهم على أساس القوائم الفردية و 180 عضواً على أساس التمثيل النسبي.

أما فرنسا في سنة 1951 فأخذت بالأسلوب الثالث الذي يعرف بالنظام المختلط المائل إلى نظام التمثيل النسبي.

المطلب الرابع: نظام الصوت الواحد غير المتحول.

الفرع الأول: ألية عمل نظام الصوت الواحد غير المتحول

يقوم الناخب في ظل نظام الصوت الواحد غير المتحول بالاقتراع لصالح مرشح واحد فقط في دائرته، ولكن على العكس من نظام الفائز الأول، يتم ذلك في دوائر متعددة التمثيل حيث يتم انتخاب أكثر من ممثل واحد عن كل دائرة انتخابية، ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات.

يضع هذا النظام الأحزاب السياسية أمام تحدي كبير، فلو كان لدينا على سبيل المثال دائرة انتخابية تنتخب أربعة ممثلين لها، فسيفوز بالانتخاب كل مرشح يحصل على ما يزيد على 20% من الأصوات تقريباً. ولو حصل حزب سياسي ما على 50% من الأصوات، وذلك بفوز اثنين من مرشحيه على حوالي 25% من الأصوات لكل منهما، فإن ذلك قد يخوله الفوز بمقعدين من مقاعد الدائرة. أما في حال حصول أحد مرشحي ذلك الحزب على 40% من الأصوات في حين لم يحصل المرشح الآخر سوى على 10% من الأصوات، فقد يعني ذلك عدم فوز المرشح الثاني بالمقعد، وبالتالي عدم فوز الحزب سوى بمقعد واحد فقط، وفيما لو قام ذلك الحزب بتسمية ثلاثة مرشحين له في تلك الدائرة، فإن حظوظه بالفوز بمقعدين قد تضمحل أكثر فأكثر وذلك بسبب توزيع الأصوات بين مرشحيه الثلاثة في الدائرة.

كما يرى الباحثون أن هذا النظام يوفر ميزة لكل من الأحزاب والناخبين للمشاركة في السلوك الاستراتيجي، فعلى الأحزاب أن تقوم بحسابات بشأن دعمهم من أجل اختيار عدد من المرشحين لوضعهم في الأمام في كل دائرة، كما أن الناخبين يستطيعون تقييم ما إذا كان مرشحهم المفضل لديه فرصة واقعية لانتخابه، وربما تتغير تفضيلاتهم لمرشح آخر يعتقدون أن لديه فرصة أفضل.

ولكي تفوز الأحزاب أو التحالفات في ظل هذا النظام عليها الالتزام بشروط معينة وإلا يتم تبديد الأصوات هذه الشروط هي: التوقع بدقة بمستوى الدعم الذي سيتحقق، وترشيح المرشحين ذوي المستوى وإقناع الناخبين بتوزيع الأصوات بشكل متساو على أعضائها.

الفرع الثاني ميزات وعيوب نظام الصوت الواحد غير المتحول

وعليه يتميز هذا النظام بمجموعة من الإيجابيات نذكر منها ما يلي:

– الفارق الأساسي بين هذا النظام ونظم الأغلبية يتمثل في كونه يسهم بشكل أفضل في تمكين مرشحي الأحزاب الصغيرة ومرشحي الأقليات والمرشحين المستقلين من الحصول على تمثيل لهم في الهيئة المنتخبة. وترتفع نسبية النتائج المتمخضة عن هذا النظام كلما زاد حجم الدائرة الانتخابية (أي كلما ارتفع عدد الممثلين المنتخبين عن الدائرة الانتخابية الواحدة).

– يسهم هذا النظام في دفع الأحزاب لتنظيم نفسها داخلياً بشكل أفضل والعمل على توجيه ناخبيها لتوزيع أصواتهم على مرشحيها بشكل يضمن لها الفوز بأكبر عدد ممكن من المقاعد، وبينما يعطي نظام الصوت الواحد غير المتحول للناخبين إمكانية الاختيار بين مختلف المرشحين المتقدمين عن الحزب الواحد، فهو لا يسفر عن ذات المستويات من تعدد تلك الأحزاب كما هي الحال في ظل نظم التمثيل النسبي. وكدليل على ذلك نجد بأن تطبيق هذا النظام على مدى ما يزيد عن 45 عام في اليابان لم يقف عائقاً أمام تدعيم قوة الحزب الواحد الذي استمر متماسكاً وبالتالي حافظ على سيطرته على الساحة السياسية طوال تلك المدة.

– يمكّن هذا النظام المرشحين المستقلين من المشاركة في الانتخابات في ظله بسهولة ودون معوقات.

– يتميز هذا النظام بكونه سهل الفهم وبالتالي سهل التطبيق على أرض الواقع.

أما عن عيوب نظام الصوت الواحد غير المتحول فتتمثل في:

– في كثير من الأحيان ينتج عن هذا النظام عدم فوز الأحزاب الصغيرة بأي تمثيل لها في حال توزعت أصواتها بشكل كبير بين مرشحيها، بينما تفوز الأحزاب الكبيرة بأعداد إضافية من المقاعد مما يمكنها من السيطرة على الأغلبية المطلقة في البرلمان، وعلى الرغم من أن توسيع حجم الدائرة الانتخابية من حيث عدد الممثلين المنتخبين عن كل منها من شأنه أن يرفع من مستوى نسبية النتائج، إلا أن ذلك بدوره يضعف العلاقة المباشرة بين الناخب وممثله. وتمثل الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل والتي تنتخب كل منها 18 ممثلا في التايلاند الحد الأقصى في ظل هذا النظام.

– إن تنافس مرشحو الحزب الواحد فيما بينهم للفوز بأصوات الناخبين في هذا النظام من شأنه أن يسهم في تعميق الانقسامات الداخلية وتشرذم الأحزاب، وهو ما يمكن أن يحفز على انتهاج سياسات الزبانية الانتخابية، حيث يعمل المرشحون على تقديم الإغراءات لمجموعات محددة من الناخبين.

– ينتج عن هذا النظام نظام عادة ضياع أعداد كبيرة من الأصوات التي تذهب هباءً، خاصة في ظل وجود شروط لينة للترشيح والتي تمكّن أعداداً كبيرة من المرشحين من الترشح للانتخاب.

– يتطلب هذا النظام من الأحزاب السياسية اعتماد سياسات استراتيجية معقدة فيما يتعلق بتسمية مرشحيهم وإدارة أصوات ناخبيهم. فقد تكون تسمية أعداد كبيرة من المرشحين على ذات القدر من الضرر بالمصالح الحزبية كتسمية

أعداد ضئيلة منهم، هذا بالإضافة إلى الأهمية البالغة لكيفية توجيه ناخبي الحزب الواحد إلى توزيع أصواتهم بالتساوي بين مرشحي ذلك الحزب.

– هذا النظام لا يحفز الأحزاب السياسية للعمل على توسيع قواعد مؤيديها وذلك لكونه لا يعطي للناخب سوى صوتاً واحداً فقط، فطالما تمكّن الحزب من تأمين مجموعة أساسية كافية من الأصوات فإن ذلك يضمن له الفوز دون الحاجة للبحث عن تأييد إضافي من قبل ناخبين جدد.

المطلب الخامس: نظام الصوت المحدود.

التصويت المحدود هو نظام يمنح بمقتضاه الناخبين أكثر من صوت واحد، إلا أنه يقل عن عدد الممثلين المنتخبين في الدائرة الانتخابية، أو على الأحزاب تقديم عدد أقل من عدد المقاعد في الدائرة الانتخابية. ويتم فرز الأصوات بذات الطريقة التي يتم فيها في ظل نظام الصوت الواحد غير المتحول حيث يفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات، وعليه ويعتبر الفرق بين عدد المقاعد وعدد الأصوات، زيادة لفرص التمثيل العادل في ظل هذا النظام.

ويستخدم نظام التصويت المحدود في العديد من المناطق لتلبية لمتطلبات قانون حقوق التصويت، كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الولايات، كما استخدم في انكلترا في منتصف القرن 19م وفي اسبانيا لانتخاب مجلس الشيوخ.

ويمكن اعتبار نظام الصوت المحدود على أنه أحد نظم الأغلبية المستخدم في دوائر انتخابية متعددة التمثيل، ويستخدم هذا النظام لتنظيم العديد من الانتخابات المحلية، إلا أن استخدامه على المستوى الوطني ينحصر في كل من جبل طارق وإسبانيا، حيث يستخدم لانتخاب مجلس الشيوخ الإسباني منذ عام 1977م وحتى الآن.

ومن الناحية التقييمية لنظام الصوت المحدود: يعتبر هذا النظام بسيطاً بالنسبة للناخبين كما وأنه لا يتطلب عمليات معقدة لفرز الأصوات، إلا أنه يميل عادةً لإفراز نتائج أقل نسبية من تلك الناتجة عن نظام الصوت الواحد غير المتحول، وتسري على نظام الصوت المحدود الكثير من الاعتبارات المتعلقة بالتنافس الداخلي بين مرشحي الحزب الواحد، ومسائل إدارة أصوات الناخبين وتوزيعها وسياسات الزبانية الانتخابية والمنطبقة على نظام الصوت الواحد غير المتحول.

المطلب السادس: نظام بوردا.

نظام بوردا هو نظام تفضيلي حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب الأفضلية، كما هي الحال بالنسبة لنظام الصوت البديل، ويمكن استخدامه في دوائر أحادية التمثيل أو دوائر متعددة التمثيل على حد سواء.

وفي ظل هذا النظام على العكس من نظام الصوت البديل، هناك عملية عد واحدة، حيث يتم احتساب الأفضليات التي يحصل عليها كل مرشح كأجزاء من الصوت الواحد، وبالتالي فهو يستخدم الاقتراع التفضيلي، ولكن يعتمد على درجة التفضيل بين البدائل، (كل البديل يكون أقل حظ سيدعم البديل الأوفر)، وكمثال على ذلك: نفترض أنه لدينا (ن) بدائل (مرشحين) في انتخابات معينة، فكل ناخب وفق هذا النظام عليه أن يرتب هذه البدائل، الصيغة الانتخابية للعد هي على الشكل التالي: يعطى ن – 1 نقطة للتفضيل الأول، ثم ن – 2 نقطة للخيار الثاني

وهكذا إلى غاية آخر تفضيل والذي بطبيعة الحال سينال صفر نقطة. والبديل الذي يحقق أكبر عدد من النقاط سيفوز بالانتخابات، أي يفوز بالانتخاب المرشح الحاصل على أعلى النقاط.

وكتقييم لهذا النظام، يمكن في ظله للناخبين التعبير عن أفضلياتهم المختلفة بوضوح، إلا أنه يفرض عليهم مستوى أدنى على الأقل من الوعي الحسابي والثقافة الانتخابية، وقد يصعب على الناخبين فهمه بسهولة، أما نسبية النتائج الناجمة عنه وحجم الأصوات المهدورة فيعتمدان إلى حد كبير على حجم الدوائر الانتخابية.

المطلب السابع: نظام الكوتا

الكوتا هي نظام انتخابي يخصص في قانون الانتخابات العامة من أجل ضمان حقوق الأقليات للوصول إلى السلطة السياسية، العدد أو النسبة العائدة خاصة إلى أحد الجنسين أو إحدى المجموعات الإثنية أو الأقليات أو الفئات المحرومة، والتي تشكل الحد الادنى المطلوب لتمكين المجموعات المستهدفة من أن تشغل عدد المقاعد المرصود لها، وهو نوع من التدخل الإيجابي للتعجيل بالمساواة والتقليل من التمييز بين فئات المجتمع المختلفة وخصوصا بين المرأة والرجل، حيث يمثل نظام الكوتا النسائية شكلا من أشكال التدخل الايجابي لمساعدة المرأة على التغلب على العوائق التي تعوق من مشاركتها السياسية مقارنة بأقرانها الرجال، وذلك من خلال تخصيص عدد من المقاعد في الهيئات التشريعية والتنفيذية بهدف تحقيق نقلة نوعية في عدد النساء المشاركات، والقفز على المعوقات التي تمنع المرأة من الحصول على حقوقها السياسية.

وعليه فقد تزامن ظهور هذا النظام الانتخابي مع التغيير المحسوس في مفهوم المساواة، بحيث تم الانتقال من المساواة كمبدأ إلى المساواة كهدف، وهي تعني تخصيص عدد محدد من المقاعد داخل الهيئة النيابية لفئة محددة على أساس إقليمي أو لغوي أو ديني أو عرقي أو على أساس الجنس، كما في الكوتا النسائية من أجل تحقيق التمثيل الأنسب لهذه الفئة للتعبير عن مصالحها وآرائها داخل المجالس المنتخبة.

ومن الناحية العملية تطرح الأدبيات السياسية آليات لتطبيق نظام الكوتا بشكل عام، وذلك باتباع ثلاثة أساليب هي:

1- من خلال النص الدستوري: بأن ينص الدستور بتخصيص نسبة من المقاعد المخصصة للتمثيل في المجالس النيابية.

2- من خلال القوانين الانتخابية: التي تفرض على الأحزاب تخصيص نسبة من ترشيحاتها لتمثيل الفئات المعنية كالأقليات والنساء.

3- من خلال النظام الداخلي للأحزاب السياسية: ويطبق نظام الحصص فيه بشكل غير رسمي من خلال الأحزاب السياسية، بحيث لا ينص الدستور صراحة به، وهذا ما هو معمول به في الدول الاسكندنافية وألمانيا.

وقد ارتبط استخدام هذا النظام على مستوى تمثيل المرأة السياسي وأطلق عليه "نظام الكوتا النسائية" أو "المحاصصة" أو "نظام الحصص في النوع الاجتماعي Gender Quota"، فعلى الرغم من أن النساء قد بدأن في الحصول على حقوقهن السياسية منذ بداية هذا القرن – قبل الحرب العالمية الأولى في استراليا وبعض الدول الاسكندنافية، وبعدها في ألمانيا وبريطانيا وكندا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية، وتسارع الأمر في فترة ما بين الحربين، ووصل إلى دول آسيا وافريقيا بعد الحرب العالمية الثانية- إلا أن نسبة تواجد المرأة في الهيئات النيابية

ظلت منخفضة، بل تدنت إلى عُشر أعضاء هذه الهيئات في العالم بنسبة 11.8%(8.6 % في الدول النامية، و15.3% في الدول المتقدمة).

لهذا السبب، ونتيجة لحساب المصالح السياسية في دول النظم الحزبية التنافسية، وتجاوبا مع ارتفاع نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة، أو تلبية لمبادرة من جانب قيادات سياسية ذات رؤية واسعة لمستقبل بلادها، أو ترجمة لرغبة شخصية نسائية ذات نفوذ، شرعت هذه النظم لأسباب متباينة في تقرير حصة خاصة من المقاعد للنساء في المجالس النيابية.

إذ أصبح حاليا وفي جميع أنحاء العالم، نظام الكوتا جزءا من المشهد الانتخابي، فما بين عامي 1995 و2005م، اعتمدت أكثر من 55 دولة هذا النظام، واعتبارا من عام 2006م أكثر من 84 بلدا لديها شكل من الحصص لتحسين اختيار النساء للترشح، والعديد من الدول الأخرى بقيت المناقشات الجارية حول ما إذا كانت تستطيع تطبيق هذا نظام، وبلغت نسبة تمثيل المرأة سياسيا في المجالس النيابية حسب هذا النظام في سنة 2013م على مستوى العالم 21.1%، تعد رواندا أعلاها بنسبة 51%.

وفي ظل نظام الكوتا تعددت أنواع الكوتا، وضمن نفس الآليات السابقة صُنفت من حيث الإلزام إلى الكوتا الإدارية (داخل الأحزاب السياسية) وهي كوتا تفرض على مستوى الراغبين في الترشح، والكوتا الإلزامية (النص الدستوري)، وهي كوتا تفرض على مستوى المقاعد.

وحسب إحصائيات 2008 النوع الأكثر شيوعا هو الكوتا الحزبية الطوعية (61 دولة)، التي اعتمدتها الأحزاب بمحض إرادتهم بغض النظر عن وجود أو عدم وجود حصة الحزب الإجبارية، أما الكوتا الإلزامية (28 دولة)، بتكليف من الدستور أو من قبل السلطة التشريعية، أما المقاعد المخصصة أو قوائم المرأة (12 دولة) وتشمل الأحكام الدستورية أو القانونية التي تهدف إلى تحديد عدد المقاعد من البداية التي ستتنافس عليها النساء.

وصنفت أيضا من حيث نوع التخصيص (أي الآلية التي تتم عبرها المحاصصة) إلى:

– المقاعد المحجوزة: طبق في السبعينات في افريقيا وآسيا والشرق الأوسط، وذلك بإنشاء قوائم انتخابية منفصلة للنساء.

– الحصص الحزبية: وهي الأكثر شيوعا اعتمدت لأول مرة في السبعينات من قبل عدد محدود من الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية والاجتماعية في غرب أوروبا، وذلك بإعطاء النساء نسبة ما بين 25 و50 % من القوائم الانتخابية للأحزاب.

– الحصص التشريعية: هي أحدث نوع من سياسة الحصص، ظهرت في التسعينات، في الوقت الذي وصلت قضايا تمثيل المرأة في جدول أعمال العديد من المنظمات الدولية وغير الحكومية، تم تطبيقها في الدول النامية بشكل كبير، وذلك بتخصيص نسبة محددة لتمثيل المرأة في المجالس النيابية.

كما يمكن أن تأخذ الكوتا معنيين مختلفين وهما:

– الحد الأدنى من الأصوات اللازمة لضمان الفوز بمقعد تمثيلي واحد في كل دائرة انتخابية في ظل نظام التمثيل النسبي.

– الحد الأدنى من المقاعد المنتخبة التي يجب شغلها من قبل فئة محددة لضمان تمثيلها كالأقليات والنساء.

ويتم تطبيق نظام الكوتا النسائية بطريقتين:

1- **الكوتا المطبقة أثناء عملية الترشح:** والتي تهدف إلى تسهيل وضع النساء في مواقع استراتيجية ضمن المرشحين على لوائح الحزب أو (ضمان ترشحهم في دوائر محددة) بما يضمن لهن فرص متساوية أو تقريبا متساوية لانتخابهن في الهيئات المنتخبة، وتتنوع الأحكام من كونها فضفاضة لا تضع قواعد ترشيح مشجعة (مثلا تحديد 20%) كحد أدنى للنساء على القائمة دون قواعد واضحة حول ترتيبهن على القائمة ما قد ينتج عنه وضعهن في ذيل القائمة حيث تتضاءل فرصهن في الانتخاب، إلى قواعد شديدة تحدد ترتيبا محددا للنساء في مواجهة الرجال على القوائم، وفي هذه الحالة قد يأخذ الترتيب شكل نظام الترتيب التبادلي حيث تتبادل النساء الترتيب مع الرجال على القائمة، والخيار الأخر قد يكون وضع سقف محدد على نسب الترشح مثلا في النصف الأول من المرشحين يكون الحد الأدنى لأي من الجنسين الثلث على الأقل.

2- **الكوتا التي تستهدف النتائج:** والتي تضمن وجود نسبة محددة مثلا 30 % أو عددا محددا (مثلا 20 من 100 مقعد) من المقاعد المخصصة حصرا للنساء، ويمكن اعتبار وجود قوائم أو دوائر انتخابية نسائية كأحد أشكال الكوتا التي تستهدف النتائج، كذلك اعتبار نظام أفضل الخاسرين كشكل آخر لهذا النوع من الكوتا، إذ يمكن اعتبار المرشحات الحاصلات على أعلى الأصوات وبما لا يتجاوز العدد المخصص للكوتا كفائزات بغض النظر عن الأصوات التي يحصل عليها المرشحون الرجال، وفي كلتا الحالتين يجب أن ينص الدستور أو قانون الانتخاب، أو قانون الأحزاب السياسية، أو أي قانون آخر صراحة على أي شكل من أشكال الكوتا التي تستهدف النتائج.

يبقى أن نشير إلى أن الخيارات المتاحة للنظم الانتخابية مع أنواع الكوتا متنوعة ومختلفة وهي تؤثر على مستوى تمثيل النساء في العملية السياسية من تمثيل فعال ومشجع إلى متوسط إلى ضعيف.

وأخيرا لابد من القول أن لكل نظام من النظم المذكورة سابقا مزايا وعيوب والمفاضلة بينهم لا تقوم على اعتبارات ونظريات فقهية مجردة إنما يجب أخذ ظروف كل دولة وبيان الأفضل لها.